سجلت في 2018 أعلى فائض تجاري مع أميركا منذ 2006

صادرات بكين تنكمش منبئة بمخاطر على الاقتصاد العالمي

انخفضت صادرات الصين بأكبر قدر في عامين في ديسمبر وانكمشت الواردات، بما يشير إلى مزيد من الضعف في ثاني أكبر اقتصاد في العالم في 2019 وتدهور الطلب العالمي.

وأظهرت بيانات أمس الاثنين، التي تعزز مخاوف صناع السياسات، أن الصين حققت أكبر فائض تجاري على الإطلاق مع الولايات المتحدة في 2018، مما قد يحدو بالرئيس دونالد ترامب إلى فرض مزيد من الضغوط على بكين في نزاعهما التجاري المحتدم.

وتشير بيانات التجارة الباعثة على التشاؤم لشهر ديسمبر إلى أن اقتصاد الصين ربما خسر قوة الدفع في أواخر العام بأكثر من المعتقد في السابق، على الرغم من مجموعة من إجراءات دعم النمو في الأشهر الأخيرة مثل زيادة الإنفاق على البنية التحتية وخفض الضرائب.

وانخفضت الصادرات في ديسمبر 4.4 بالمئة عن مستواها قبل عام، مع ضعف الطلب من معظم أسواق الصين الرئيسية. وشهدت الواردات أيضا انخفاضا صادما، لتهبط 7.6 بالمئة في أكبر تراجع منذ يوليو 2016.

وزاد الفائض التجاري للصين، الذي ينطوي على حساسية سياسية، مع الولايات المتحدة 17.2 بالمئة إلى 323.32 مليار دولار العام الماضي، وهو الأعلى على الإطلاق منذ 2006، وفقا لحسابات أجرتها رويترز من واقع بيانات الجمارك.

يأتي ذلك مقارنة مع نحو 275.81 مليار دولار في 2017.

والفائض التجاري الكبير للصين مع الولايات المتحدة نقطة شائكة مع واشنطن التي تطالب بكين بخطوات لخفضه.

وزاد إجمالي صادرات الصين عالميا 9.9 بالمئة في 2018، وهو أقوى أداء تجاري في سبع سنوات، في حين ارتفعت الواردات 15.8 بالمئة العام الماضي.

وانخفضت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة 3.5 بالمئة في ديسمبر بينما تراجعت وارداتها من الولايات المتحدة 35.8 بالمئة في ذات الشهر.

و أظهرت حسابات أجرتها رويترز من واقع بيانات جمركية أن واردات الصين من النفط الخام في ديسمبر ارتفعت نحو 30 بالمئة على أساس سنوي إلى ثاني أعلى مستوى.

وقال اتحاد مصنعي السيارات في الصين إن شركات السيارات ستواجه منافسة أشد هذا العام بعد عام صعب في 2018 حين انكمشت أكبر سوق للسيارات في العالم للمرة الأولى في أكثر من 20 عاما.

وفي الأيام الأخيرة، حذرت شركات مثل جيلي صينية المنشأ وجاجوار لاندروفر أكبر شركة سيارات بريطانية بشأن مبيعات 2019 في الصين التي تعاني بالفعل جراء الحرب التجارية مع الولايات المتحدة.

حاويات شحن بميناء بشنغهاي

ناقلة نفط في ميناء بالصين

◆ واردات الصين النفطية عند ثاني أعلى مستوى على الإطلاق في ديسمبر

◆ اتحاد مصنعي السيارات: تراجع المبيعات للمرة الأولى منذ التسعينيات

معيط: خفض الفائدة بعد تراجع التضخم

«المالية المصرية»: لا موعد بعد لإصدار سندات بالسوق الآسيوية

أبدى وزير المالية المصري في تصريحات نُشرت أمس الاثنين آماله في خفض أسعار الفائدة بعد تراجع معدلات التضخم في ديسمبر.

وهبط التضخم السنوي لأسعار المستهلكين بالمدن المصرية إلى 12 بالمئة في ديسمبر الماضي من 15.7 بالمئة في نوفمبر.

ونقلت صحيفة الشروق المصرية عن الوزير محمد معيط قوله "أتمنى انخفاض سعر الفائدة خاصة بعد تراجع معدلات التضخم لكن لا أعرف متى يحدث ذلك".

كانت أحدث خطوة للبنك المركزي المصري على صعيد أسعار الفائدة في مارس 2018، عندما خفض العائد على الإيداع والإقراض لليلة واحدة 100 نقطة أساس إلى 16.75 بالمئة و17.75 بالمئة على الترتيب.

وعانت مصر من معدلات تضخم شديدة الارتفاع منذ قرار البنك المركزي في نوفمبر 2016 تحرير سعر صرف الجنيه في إطار اتفاق قرض حجمه 12 مليار دولار مع صندوق النقد الدولي.

وقد تشير تصريحات معيط إلى اتجاه داخل المجموعة الاقتصادية الوزارية يحبذ السير نحو خفض أسعار الفائدة من أجل تنشيط النمو.

وقالت وزارة المالية المصرية إنه لم يتحدد موعد بعد لإصدار سندات في السوق الآسيوية ولا قيمة الإصدار أو العملة.

يأتي بيان وزارة المالية بعد أن قال مصدران حكوميان مطلعان لرويترز إن مصر تنوي إصدار سندات مقومة بالين الياباني بملياري دولار هذا الأسبوع على أن توجه الحصيلة لسداد مديونيات على الهيئة العامة للبترول.

كانت مصر جمعت في أبريل من العام الماضي 2.46 مليار دولار من بيع سندات مقومة باليورو لأجل ثماني سنوات و12 عاما عند 4.75 و5.625 بالمئة على الترتيب.

وأضافت الوزارة في بيان أن الجولات الترويجية لطرح السندات الدولية ستنتهي في فبراير المقبل وستشمل دولا خليجية.

وقالت إن طرح السندات الدولية سيكون محدود القيمة في البداية لبناء منحنى عائد.

وأبلغ وزير المالية محمد معيط، الذي لم يرد على طلبات من رويترز للتعليق هو ونائبه أحمد كوجك، الصحفيين على هامش مؤتمر استثماري في القاهرة أن مصر وافقت على طرح سندات دولية قيمتها بين ثلاثة مليارات وسبعة مليارات دولار.

وتبلغ احتياجات مصر التمويلية في موازنة 2018–2019 نحو 714.637 مليار جنيه، منها 511.208 مليار في شكل أدوات دين محلية والباقي تمويلات خارجية من إصدار سندات وقرض صندوق النقد.

وأمام مصر جدول سداد ديون خارجية صعب للعامين القادمين، وهي تحاول توسيع قاعدة مستثمريها وتمديد أجل استحقاق ديونها والاقتراض بفائدة أقل.

وبلغ الدين الخارجي لمصر 92.64 مليار دولار في نهاية يونيو الماضي بزيادة 17.2 بالمئة على أساس سنوي.

محمد معيط

لبنان: إعادة هيكلة الدين غير مطروحة على الإطلاق

قال وزير المال اللبناني علي حسن خليل إن موضوع إعادة هيكلة الدين العام "غير مطروح على الإطلاق"، مضيفا أن بلاده ملتزمة بسداد مستحقات الدين والفوائد في مواعيدها المحددة.

وذكر خليل، بعد اجتماعه مع الرئيس اللبناني ورئيس الوزراء وحاكم مصرف لبنان المركزي، أن الدولة ملتزمة بالمحافظة على حقوق المودعين والمصارف وحاملي سندات الدين السيادية.

ويمثل الاجتماع وتصريحات الوزير جهودا مبذولة على أعلى مستوى تهدف إلى طمأنة المستثمرين بعد تعليقات خليل عن الدين العام أواخر الأسبوع الماضي، والتي أثارت موجة بيع في السندات اللبنانية المقومة بالدولار.

وعقب اجتماع، قال خليل إن المطروح حاليا هو "تنفيذ الإصلاحات التي اقترنت بها موازنة 2018 من جهة، ومن أخرى ما التزمت به الدولة اللبنانية في مؤتمر سيدر، ومنها... ضبط الإنفاق العام وترشيده وخفض عجز الموازنة وتأمين التوازن المالي، بالإضافة إلى تحريك قطاعات اقتصادية وتعزيز وتنويع القطاعات المنتجة في لبنان".

كان لبنان تعهد خلال مؤتمر سيدر في باريس العام الماضي بخفض العجز وبإصلاحات إضافية مقابل حصوله على دعم الدول المانحة.

وقال خليل في بيان إن بلاده ملتزمة "بالمحافظة على حقوق المودعين والمصارف وحاملي مختلف سندات الدين السيادية، وذلك تقيدا بتسديد الاستحقاقات والفوائد في التواريخ المحددة لذلك من دون أي إجراء آخر".

ونسبة الدين العام اللبناني إلى الناتج المحلي الإجمالي هي واحدة من أعلى المعدلات في العالم، إذ تبلغ نحو 150 بالمئة، كما يعاني الاقتصاد من تدني النمو منذ سنوات.

وبعد انخفاض سندات لبنان السيادية الدولارية بسبب تصريحات أدلى بها خليل، هوت السندات حينما نقلت بلومبرج عن الوزير قوله إن خطة إصلاح مالي تتضمن إعادة جدولة للديون.

وأشار خليل في تصريحات إلى أن إعادة الجدولة سيجري تنفيذها بالتنسيق مع المصرف المركزي والبنوك. ونقلت بلومبرج عن الوزير القول إن الخطة لا تتضمن أي تغيير في سعر الصرف الثابت لعملة البلاد.

وفي يونيو، حث صندوق النقد الدولي لبنان على إجراء "تصحيح مالي فوري وكبير" لتحسين القدرة على الاستمرار في تحمل الديون.

لكن بعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على إجراء الانتخابات، لم يتمكن القادة السياسيون بعد من الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة يمكنها تنفيذ الإصلاحات الضرورية لتعزيز الثقة.

ويظل رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري رئيسا لحكومة تصريف أعمال.

وفي الآونة الأخيرة، علا صوت خليل، القيادي البارز في حركة أمل التي يقودها رئيس البرلمان نبيه بري، في تحذيراته بشأن الاقتصاد. ففي الشهر الماضي، قال إن لبنان يمر بأزمة اقتصادية بدأت في التحول إلى أزمة مالية، معبرا عن أمله بألا تصبح أزمة نقدية.

يشغل خليل منصب وزير المال منذ 2014. وبدا التوصل إلى اتفاق على تشكيل حكومة جديدة برئاسة الحريري قريبا الشهر الماضي، لكن العقبة الأخيرة لم يتم تجاوزها.

علي خليل

«إيني» توقع مذكرة للاستكشاف في منطقة الامتياز 1 بالبحرين

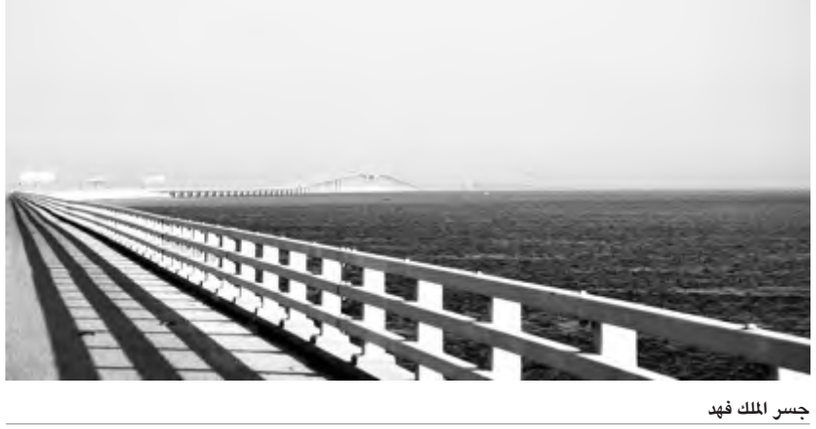
جسر الملك فهد

وقعت شركة «إيني» الإيطالية مذكرة تفاهم مع الهيئة الوطنية للنفط والغاز في البحرين، بهدف المضي قدماً في استكشاف القطاع رقم 1.

والقطاع رقم 1 هو منطقة بحرية مساحتها 2800 كيلومتر مربع، لم يتم استكشاف معظمها حتى الآن، ويقع في المياه الإقليمية الشمالية لمملكة البحرين على عمق يتراوح بين 10 أمتار و70 متراً.

الذهب يرتفع بفضل توقعات بتوقف زيادات الفائدة الأميركية وهبوط الأسهم

ارتفعت أسعار الذهب أمس الاثنين مع هبوط الدولار بفعل توقعات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) لن يرفع أسعار الفائدة العام الجاري وهبوط الأسهم الآسيوية بعد بيانات صينية ضعيفة تشير لتباطؤ ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وزاد الذهب في التعاملات الفورية 0.4 بالمئة إلى 1291.97 دولار للأوقية بحلول الساعة 0610 بتوقيت جرينتش. وصعد الذهب في العقود الآجلة في الولايات المتحدة 0.2 بالمئة إلى 1292.10 دولار للأوقية. وارتفع الذهب في المعاملات الفورية أكثر من 11 بالمئة منذ أن سجل أقل مستوى في عام ونصف العام في منتصف أغسطس عند 1159.96 دولار بسبب تقلبات أسواق الاسهم وضعف الدولار.

وقال ايه.ان.زد في مذكرة بحثية "قطاعات المعادن النفيسة تواصل الاستفادة من الدولار الأضعف وهبوط دوري لأسواق الأسهم".

وتابعت المذكرة "كما أن المخاطر الجيوسياسية بدأت تحفز بعض عمليات الشراء في أصول الملاذ الآمن. وزاد قلق المستثمرين بشأن مفاوضات الانفصال البريطاني. وفي الوقت ذاته يبدو أنه لا نهاية في الأفق لإغلاق الحكومة الأمريكية".

سبائك ذهب في فيينا

رؤوس الأموال العالمية تستعيد الثقة بالأسواق الناشئة

قبل أسابيع قليلة فقط، لم يكن لدى المستثمرين أسباب كثيرة للنظر بإيجابية إلى الأسواق الناشئة، لكن الصورة تغيرت بشكل مفاجئ.

ودخلت بعض مؤشرات وول ستريت في السوق الهابطة، وباتت النظرة أكثر تشاؤماً لآفاق النمو العالمي، لتأتي بعد ذلك تصريحات رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول التي شدد فيها على التحلي بالصبر في إقرار أي زيادات أخرى لأسعار الفائدة.

وبحسب «بنك أوف أميركا ميرل لنش» ضخت صناديق الأسهم وصناديق السندات في الأسبوع الأول من عام 2019 صافي تدفقات في الأسواق الناشئة بقيمة 2.4 مليار دولار، فيما تلقت صناديق السندات المرتفعة العائد تدفقات بقيمة 1.5 مليار دولار.

وبعد دخول رؤوس أموال بقيمة 150 مليار دولار عام 2017، عانت الأسواق الناشئة العام الماضي من تدفقات خارجة للمرة الأولى منذ عام 2014 بلغت قيمتها باستثناء الصين 70 مليار دولار.

ووقفت عوامل عدة وراء هروب رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة العام الماضي، منها ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية الذي أضر بشدة بالأسواق الناشئة ذات أعباء الديون الدولارية الكبيرة، إضافة إلى المخاوف من آثار الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين التي أثرت على صادراتها والأزمات التي مرت بها كل من الأرجنتين وتركيا.

ومع وصول العديد من العملات في تلك الأسواق إلى مستويات قياسية متدنية، يتحول تركيز المستثمرين إلى المخاطر في الأسواق المتقدمة، وتصبح استراتيجيات الاستثمار أكثر ميلا لتنويع المخاطر.

تغطية كبيرة للسندات تعكس ثقة دولية في السعودية

تحول إصدار السندات السعودي الأخير بـ7.5 مليار دولار، إلى تصويت بالثقة من المستثمرين الدوليين للمملكة واقتصادها.

وتقدر حاجة السعودية التمويلية للعام الحالي بنحو 32 مليار دولار من الأسواق المحلية والدولية، وفق تصريح لوزير المالية، حيث نجحت خلال الأيام الأولى من السنة في جمع ربع هذا المبلغ.

وشكل حجم الاكتتاب في السندات السعودية مفاجأة، إذ جمع طلبات بقيمة 27 مليار دولار، بمعدل تغطية يصل إلى 3.6 مرة. وحمل التسعير خبراً إيجابيا آخر، بانخفاضه بشكل ملحوظ مقارنة بالتسعير الاسترشادي الأول، ليرسو عند 175 نقطة أساس فوق السندات الأميركية لأجل العشر سنوات، و230 نقطة أساس فوق السندات الأميركية لأجل الثلاثين عاماً. وأشارت وكالة «رويترز» إلى أن المستثمرين وضعوا أزمة خاشقجي خلفهم، وهرعوا إلى السندات السعودية، لافتة إلى حجم الطلب الدولي الكبير، إذ تم شراء الإصدار السعودي بأكمله تقريباً من المستثمرين الأجانب. واستأثر المشترون من الولايات المتحدة بـ40% من إصدار سندات العشر سنوات، و45% من إصدار الثلاثين عاماً. ونقلت وكالة «بلومبيرغ» تعليقات مشابهة من مديري الاستثمار، مع اتفاق على أن تسعير الإصدار يعكس معطيات السوق والعوامل الاقتصادية ولا شيء غير ذلك. وهذا التقييم اتفقت معه صحيفة «فاينانشال تايمز»، التي نقلت عن أحد المصرفيين الذين تابعوا الإصدار أنه لا يجد أي تأثير سياسي في عملية التسعير.

انخفاض الناتج الصناعي التركي 6.5 بالمئة على أساس سنوي في نوفمبر

فني يعمل بمصنع في أنقرة

قال معهد الإحصاء التركي أمس الاثنين إن الناتج الصناعي للبلاد المعدل في ضوء التقويم انخفض 6.5 بالمئة على أساس سنوي في نوفمبر، ليتراجع للشهر الثالث مع تباطؤ الاقتصاد بشدة.

وأضاف أنه مقارنة مع الشهر السابق، تراجع الناتج الصناعي المعدل في ضوء التقويم والعوامل الموسمية 0.3 بالمئة في نوفمبر.